الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر
تحدياتها وسبل تفعيلها

بوفنش وسيلة*

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة (الجزائر)

The partnership between the university and the industrial sector in Algeria
Its challenges and the ways of operationalization it

Boufenneche wassila

Laboratory for studies on economic diversification strategies for sustainable development, University Center Abdelhafid Boussouf – Mila (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2018/12/10؛ **تاريخ القبول:** 2020/04/22؛ **تاريخ النشر:** 2021/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر، نظرا لدور الجامعة في إنعاش القطاع الصناعي، وكون الشراكة بينهما تعد سبيلا لتحقيق التقدم ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى ما لهذه الشراكة من انعكاسات ايجابية على التعليم والبحث العلمي الجامعي، وذلك من خلال التطرق إلى الشراكة القائمة بين الجامعة والقطاع الصناعي من حيث طبيعتها، مبرراتها، واقعها في الجزائر وتحدياتها، في محاولة لتقديم تصور مقترح لتطويرها خدمة لكل من الجامعة والقطاع الصناعي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق الشراكة المأمولة بين الجامعات والقطاع الصناعي في الجزائر، والمتعلقة بواقع كل من البحث والتكوين الجامعي، وضعف ثقة منظمات القطاع الصناعي بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والأبحاث والدراسات العلمية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ القطاع الصناعي؛ الشراكة؛ الجزائر.

الترميز الاقتصادي (JEL) : I 23 ؛ L 14 ؛ L 24

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of the university-industry partnership, which contributes to the development and diversification of the university's research activities, as well as the transfer of new technology to the industrial sector. It also aims to clarify the role of this partnership and its advantages on teaching and scientific research for the Algerian university, by addressing the nature, reality and challenges characterizing the relationship between the two spheres.

The study revealed that many challenges and difficulties stand in the way of achieving the desired partnership between universities and the industrial sector in Algeria, linked to the reality of research and university training, and to the lack of business confidence of the industrial sector with regard to human skills and scientific research in Algerian universities.

Keywords: University, Industrial sector, Partnership, Algeria.

Jel Classification Codes : I 23 ; L 14 ; L 24

***المؤلف المرسل: الإيميل:** w.boufeneche@centre-univ-mila.dz

I- تمهيد:

تقوم المؤسسات الجامعية بدور ريادي في المجالات العلمية والمعرفية، من خلال تفعيل آليات عملها البحثي الذي أصبح منطلقا لكل تنمية اقتصادية يضمن البقاء فيها للصناعات التي تمتلك الميزة التنافسية العلمية والتقنية، عن طريق القيام بدراسات ميدانية للمؤسسات للوقوف على المشاكل التي تواجهها، ومن ثم القيام ببحوث لتقديم الحلول المناسبة التي تمكنها من مواجهة منافسيها، وتعزز قدراتها على التكيف مع بيئتها. من هذا المنطلق، عملت الجزائر على إعادة النظر في الرؤية الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي؛ لإرساء قواعد شراكة قوية بين القطاع الصناعي ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، غير أنه رغم الجهود المبذولة لا يوازي الواقع الطموحات في الوقت الحاضر، نتيجة لعدة أسباب ومعوقات تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لمواجهتها، من خلال اتخاذ عدد من المبادرات المهمة في مجال الشراكة بين المؤسسات الجامعية ونظيرتها الصناعية.

1. **إشكالية الدراسة:** انطلاقا من العرض السابق تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم التحديات التي تواجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الصناعية في الجزائر؟ وما هي الآليات الكفيلة بتعزيزها؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة وأشكال العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي؟
- ما هو الواقع الحالي للشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي في الجزائر؟

2. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في تطرقها لموضوع التعاون بين المؤسسات الصناعية والجامعات في ظل التوجه العالمي لهذه الأخيرة إلى المشاركة في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي، من خلال توظيف نتائج البحث العلمي في تحسين أدائه ورفع قدراته التنافسية، وكذا تعزيز روابط التكامل بينهما لتحقيق التقدم والنهوض الاقتصادي للمجتمع.
3. **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد الدور الذي يمكن أن تساهم به الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في دعم وتوفير متطلبات النهوض بالقطاع الصناعي.
- التعرف على أبرز التحديات والمشاكل والمعوقات التي تحول دون إقامة شراكة فعالة بين القطاع الصناعي والجامعات الجزائرية.
- تحديد الآليات الملائمة والكفيلة بتطوير وتعزيز روابط التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الصناعية في الجزائر.

4. **منهج الدراسة:** من أجل القيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي في شكل يخدم موضوع البحث وأهدافه.

في ضوء ما سبق سوف يتم التطرق في هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري للشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي.
- واقع الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي والتحديات التي تواجهها.
- تجارب رائدة في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي.

- سبل تفعيل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي.

II- الإطار النظري للشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي:

يتم التطرق للإطار النظري للشراكة بين المؤسسات الجامعية والصناعية بتوضيح طبيعتها، أهميتها، دوافعها وأشكالها.

1. طبيعة العلاقة وأهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: إن علاقة القطاع الصناعي والجامعات علاقة تبادلية ومستمرة تقوم على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين، فمخرجات الجامعات هي مدخلات للقطاع الصناعي، والتي تساعده إن كانت بالجودة المطلوبة في تطوير وتحسين مستوى أدائه وجودة منتجاته، بالإضافة إلى ذلك تتميز الشراكة بين القطاع الصناعي والجامعات في البحث والتطوير بكونها شراكة إستراتيجية يستفيد منها كلا الطرفين في ظل المستجدات البيئية السريعة، الأمر الذي يجعل هذه الشراكة على جانب كبير من الأهمية، فهي تمكن المؤسسات الجامعية من الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطتها البحثية التي تستفيد منها المؤسسات الصناعية في تطوير قدراتها وطاقاتها الإنتاجية وطرق عملها لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي يمكنها من مواجهة منافسيها وضمان بقائها واستمراريتها. (صادق، 2016، صفحة 41)

2. دوافع الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: يمكن إيجاز أهم دوافع الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي فيما يلي:

1.2. دوافع القطاع الصناعي للشراكة مع الجامعة: من الأسباب التي تدفع القطاع الصناعي لإقامة اتفاقيات التعاون البحثي مع الجامعات نذكر ما يلي: (زموري و مرداوي، 2017، صفحة 647)

- الحصول على خبرات وإمكانيات بحثية غير متاحة في المؤسسات الصناعية تساهم في بحث المشكلات التي تعترض تطورها.
- المساعدة في تجديد وتطوير التكنولوجيا المعتمد عليها في القطاع الصناعي.
- استخدام الجامعة كوسيلة لتوسيع علاقاته الخارجية.

هذا، وتقوم الجامعة بدور هام وحيوي في بلوغ المؤسسات الصناعية لأهدافها المسطرة من خلال مساعدتها في المراحل التالية: (الريس، 2006)

- **مرحلة التخطيط:** تساعد المؤسسات الجامعية نظيراتها الصناعية في دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعها، وكذا تحديد أهدافها ومختلف الموارد اللازمة لبلوغها بناءا على مقاييس ومبادئ علمية.
- **مرحلة التنفيذ:** من خلال أنشطتها البحثية تساعد المؤسسات الجامعية المؤسسات الصناعية في تحديد الخيار المناسب للقيام بوظائفها، الأمر الذي يمكنها من تحسين كفاءتها الإنتاجية.
- **مرحلة الاستثمار:** تستفيد المؤسسات الصناعية في هذه الرحلة من الأبحاث الجامعية في تحديد طريقة الإنتاج المثلى، واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة، وكذا تدريب الأفراد وتزويدهم بالخبرات المناسبة لتحسين أدائهم.

2.2 دوافع الجامعة للشراكة مع القطاع الصناعي: يمكن إيجاز دوافع المؤسسات الجامعية للتعاون مع المؤسسات الصناعية فيما يلي: (الدهشان، 2010، صفحة 13)

- تحسين المناهج والبرامج الدراسية والأكاديمية لضمان توافق مخرجاتها مع طلبات سوق العمل.
- الحصول على الموارد المالية اللازمة لإنجاز الأنشطة البحثية وتواصلها.
- الحد من هجرة الأدمغة وبقائها في الخارج، من خلال توظيف الخبرات الوطنية في تخصصها الصحيح، وتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي.
- توضيح رسالة المؤسسات الجامعية وتبيان أهميتها للفرد والمجتمع لضمان دعمها ماديا ومعنويا.

أشكال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: يمكن للشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة أن تأخذ أحد الأشكال التالية: (الحريري، 2010)

- **الاستشارات:** حيث تقوم المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي باستشارة الهيئات البحثية أو الباحثين بصورة فردية في ميادين ومواضيع مختلفة.
- **تحسين المناهج التعليمية الأكاديمية والمهنية:** وذلك من خلال مشاركة المؤسسات الصناعية في التظاهرات العلمية في الجامعات، والسماح للطلبة بإجراء تربصات ميدانية تكوينية فيها.
- **مراكز الدراسات والأبحاث:** والتي يتم إنشائها من طرف المؤسسات الجامعية والصناعية لتقديم المساندة التقنية لهذه الأخيرة لتمكينها من مواجهة الصعوبات والعراقيل التي تحول دون بلوغ أهدافها المسطرة. (فخري، 2010)
- عقود الترخيص باستغلال براءة الاختراع أو حق الملكية الفكرية، الأمر الذي يشجع ويحفز على الإبداع والابتكار.(مراد، 2016، صفحة 12)
- **حاضنات الأعمال التكنولوجية:** والتي تعمل على دعم ورعاية الأبحاث الجامعية من خلال تحويل مخرجاتها إلى منتجات وخدمات جديدة تنافسية. (تركماني، 2006، صفحة 7)

أشكال أخرى للشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الصناعي منها: (الحريري، 2010)

- المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية التي تحتضنها المؤسسات الجامعية.
- المشاركة في إعداد المنشورات العلمية.
- العضوية في مجلس إدارة المؤسسة الجامعية.

III- واقع الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي والتحديات التي تواجهها:

في إطار انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وقصد إثراء مشاريع التعاون العلمي والاقتصادي قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع عدة مؤسسات اقتصادية وبالأخص الصناعية منها، إلا أنه رغم المبادرات المتخذة يواجه هذا المسعى العديد من التحديات نتطرق إليها فيما يلي:

1. **واقع الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي:** تسعى الحكومة الجزائرية إلى تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، من خلال اتخاذ عدد من المبادرات المهمة، والمتمثلة فيما يلي: (كبار، 2014، الصفحات 299-312)

- الاهتمام بنشر المعرفة، ودعم تحول الجامعات إلى مراكز بحثية.
- تشجيع الابتكار في مجالات العلوم والتقنية، وتحفيز الشراكة مع المؤسسات البحثية الدولية.
- العمل على تنظيم وخلق مناخ البحث داخل المؤسسة الاقتصادية، وإنشاء فرق بحث مختلطة بين مختبرات

البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية الصناعية، عن طريق منح تحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية تقتطع من موازنة البحث العلمي الوطنية، وتوجه للمؤسسات الراغبة في الاستثمار في مجال البحث العلمي.

- إنشاء العديد من المخابر من طرف المؤسسات الصناعية بالتعاون مع باحثين داخل الجامعات ومراكز البحث مثل شركة سوناطراك، كما أن العديد من مخابر البحث بدأت بفتح فروع تجارية لتسويق منتجاتها البحثية وعرض خدماتها على القطاع الاقتصادي، وأصبحت تعتمد على عائد تلك المنتجات في تمويل ذاتها.

- جمع المعلومات الخاصة باحتياجات القطاع الاقتصادي والمشكلات التي تواجهه، وما تملكه مخابر الجامعات ومراكز البحث من بحوث وابتكارات في شتى المجالات؛ لإنشاء قاعدة بيانات متخصصة تربط مخرجات البحث بمتطلبات المؤسسات الاقتصادية والتنموية.

- مساعدة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الباحثين على تأسيس شركات لإنتاج مبتكراتهم وفق الشروط العالمية، وتسويقها داخل الوطن وخارجه، وتقديم الدعم اللوجيستي والتمويل اللازمين لإنجاح أي مشروع استثماري، كما تخطط الوزارة كذلك لتوظيف أكثر من 500 مهندسا باحثا في الشركات الجديدة، وتستهدف أيضا الاستفادة من الخبرات الجزائرية المهاجرة من خلال هذه الشركات وجعلها طرفا أساسيا في بنائها.

- إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع مؤسسات صناعية عامة وخاصة يمكن للباحثين من خلالها تطبيق بحوثهم النظرية لتطوير الصناعة في الجزائر.

- افتتاح معاهد للعلوم والتقنيات التطبيقية متخصصة في فروع عدة موزعة عبر ولايات البليدة، ورقلة، البليدة، غرداية، وهران، تلمسان، قسنطينة وأم البواقي.

إلا أنه رغم المجهودات المبذولة يلاحظ في الواقع الجزائري المتعلق بتفعيل الشراكة بين القطاع الصناعي ومؤسسات البحث العلمي ما يلي:

- غياب رؤية واضحة للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والصناعية التي لا تتوفر على مراكز بحثية على عكس المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة، الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المراتب الأخيرة حسب مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره البنك الدولي، فلقد احتلت المرتبة 86 من بين 137 دولة سنة 2017، كما احتلت المرتبة 125 من بين 137 دولة سنة 2017 حسب مؤشر التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير المحصور بين القيمتين 1 و7 (تعاون على نطاق واسع بين الجامعة والقطاع الصناعي)، لتكون بذلك في المراتب الأخيرة للتصنيف حسب هذا المؤشر، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1)، والذي يتضح من خلال معطياته أن مؤشر التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي قد ارتفع بمعدل نمو سنوي قدره 2.01 ٪ خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007و2017، كما أن قيمته تبقى بعيدة عن أفضل قيمة والمقدرة بـ 7 ، مما يدل على أن ما تم تحقيقه في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي لا يزال دون المستوى المطلوب.

- محدودية الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات الصناعية للمخابر البحثية في الجامعات الجزائرية، نتيجة ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير، وهو ما يدل عليه ترتيب الجزائر حسب مؤشر إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير الذي يتضمن الجدول رقم (2) قيمه التي يتضح من خلالها أن مؤشر إنفاق المؤسسات على

البحث والتطوير قد ارتفع بمعدل نمو سنوي قدره 1.02 ٪ خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و2017، كما يتبين أن قيمه تبقى بعيدة عن أفضل قيمة والمقدرة بـ 7 (إنفاق كبير على البحث والتطوير).

- ارتباط الغالبية العظمى لنماذج الشراكة بين البحث العلمي والمؤسسات الصناعية - وإن كانت محدودة الدعم- بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة.

2. **تحديات الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي:** توجد العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الشراكة المأمولة بين الجامعات والقطاع الصناعي من أهمها:

1.2. تحديات تتعلق بالمؤسسات الجامعية: تتمثل هذه التحديات فيما يلي: (بن عبد العزيز و أو العلاء، 2009)

- تنفيذ البحث العلمي في الجامعات ببرامج غير مخططة لا تلبي احتياجات المجتمع ولا تساهم في حل مشاكله.
- عدم توفير التمويل اللازم للبحث العلمي، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة، وذلك راجع إلى أن مساهمة الشركاء الاقتصاديين المعنيين بالبحث العلمي من مؤسسات خاصة وعامة تبقى دون المستوى المطلوب، بالإضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي كما يتضح من خلال الجدول رقم(3) الذي تبين معطياته أن ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي عرفت تطورات متذبذبة متقاربة المستويات مقارنة بالميزانية العامة للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة لم تتجاوز نسبة 7 % رغم أهمية هذا القطاع، والإمكانيات المالية المعتبرة التي توفرت عليها الجزائر بعد ارتفاع العوائد الريعية منذ مطلع الألفية.
- عدم وجود مراكز بحثية تقدم الاستشارة للمؤسسات الصناعية وتساعدها على اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة.
- ضعف الطاقة الاستيعابية، نظرا للتوجه الكبير للطلبة للجامعة، بسبب ديمقراطية التعليم والنمو السكاني السريع.
- عجز المؤسسات الجامعية كمنظومات معرفية عن التفاعل مع التكنولوجيات الحديثة، الأمر الذي يؤثر سلبا على نوعية الأبحاث العلمية وإمكانية الاستفادة منها، (عربي، 2016، صفحة 257) وهو الأمر الذي أدى إلى احتلال الجامعات الجزائرية المراتب الأخيرة في الترتيب الدولي للجامعات، حيث احتلت جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة 1 المرتبة 1790 في شهر جويلية 2018 حسب ترتيب ويبومتريكس للجامعات، وغيابها عن قائمة التصنيف الدولي للجامعات لجامعة شنغهاي لأفضل 500 جامعة في العالم سنة 2017 .
- انعدام المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة.
- ضعف التكوين المنهجي في مستوياته الثلاث، سواء تعلق الأمر بالتكوين في منهج التفكير، أو التكوين في الممارسة البحثية، أو التكوين في مستوى الممارسة السلوكية والتكامل مع مؤسسات المجتمع، (زايدي و هويدي، 2016، صفحة 486) وهو ما يتضح من خلال قيم مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب وترتيب الجزائر حسبه الذين يتضمن الجدول رقم (4) قيمهما التي تدل على احتلال الجزائر المراتب الأخيرة في ترتيب جودة التعليم العالي رغم تحسن ترتيبها ابتداءا من سنة 2014، كما يظهر من خلال الجدول أن قيمة المؤشر بعيدة عن أفضل قيمة وهي القيمة 7.

2.2.تحديات تتعلق بالمؤسسات الاقتصادية: تتمثل هذه التحديات فيما يلي: (بن عبد العزيز، 2009، الصفحات 366-367)

- نقص مصادر تمويل المؤسسات، والذي لا يسمح بتخصيص جزء من ميزانيتها لأنشطة البحث والتطوير.

- عدم إدراك العديد من المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي لأهمية الإبداع والابتكار في تحقيق الميزة التنافسية.
- عدم مخاطرة المؤسسات الاقتصادية بتمويل برامج البحث والتطوير غير المضمونة النتائج.
- اتجاه المؤسسات الصناعية إلى استيراد التكنولوجيا من الخارج، وعدم اهتمامها بالإبداع والابتكار، ويتضح هذا من خلال مؤشري امتلاك التكنولوجيا على مستوى المؤسسات الصناعية و مؤشر قدرتها على الابتكار كما يتضح من خلال الجدول رقم (5) الذي يبين أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة في ترتيب الدول حسب مؤشري امتلاك التكنولوجيا على مستوى المؤسسات الصناعية و مؤشر قدرتها على الابتكار ، باحتلالها المرتبة 136 من 139 دولة سنة 2016 والمرتبة 111 من بين 137 دولة سنة 2017 على الترتيب، كما يلاحظ انخفاض قيمة المؤشرين مقارنة بأكبر قيمة لهما والمقدرة بـ 7 ، وهو نفس الواقع الذي تؤكده إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول النماذج الصناعية والعلامات التجارية، حيث يقدم عدد ضئيل جدا من النماذج الصناعية وكذا العلامات التجارية في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة، والمقدر بـ 365 نموذجا و 4130 علامة تجارية على الترتيب، في حين قدر عدد النماذج الصناعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بـ 42762 و 29865 نموذجا، وعدد العلامات التجارية بـ 300550 و133335 علامة تجارية على الترتيب.

IV- تجارب رائدة في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي:

من بين التجارب الرائدة في مجال الشراكة بين القطاع الصناعي والجامعة نذكر ما يلي:

1. **التجربة الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي، نتيجة الجهود المبذولة لتطوير نتائج البحوث التطبيقية، وتجسيدها في شكل مشروعات إنتاجية بأسلوب علمي متطور يضمن لها الاستمرارية، وقد بدأ التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة سنة 1934، من خلال إنشاء معهد البحث الصناعي، كما تجسد التعاون بين المؤسسات الجامعية الأمريكية والمؤسسات الصناعية من خلال تجربة حاضنات الأعمال الإبداعية، التي تعد أهم آليات النمو الاقتصادي، (ماهر، 2017، صفحة 257) والتي يمكن إيجاز أهدافها في الآتي: (ابراهيمي، 2012-2013، صفحة 61)

- تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات في مواقع العمل.
- مساعدة خريجي الجامعات على إقامة مؤسساتهم الخاصة، وتوفير التمويل اللازم لهم في شكل قروض ميسرة، عن طريق تمثيلها لبعض مؤسسات التمويل الكبيرة.
- تقديم الدعم المباشر للشركات المبتدئة لتنمية أعمالها وأنشطتها، حيث تشير الدراسات إلى أن حوالي 64 % من الشركات الجديدة الناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت محتضنة من قبل الجامعات، كما ساعدت هذه الحاضنات أكثر من 400 شركة أمريكية على إقامة أنظمة تطبق أسلوب إدارة الجودة الشاملة. (ماهر، 2017، صفحة 252).

وتتمثل أهم عوامل نجاح التجربة الأمريكية في مجال الشراكة فيما يلي: (ماهر، 2017، الصفحات 257-258)

- الجهود المبذولة من طرف الحكومة الفيدرالية لربط البحث العلمي في الجامعات بالقطاع الصناعي.

- الانفتاح الواسع للجامعات على المجتمع، من خلال تكوين علاقة تعاون متعددة الأشكال مع المؤسسات الصناعية، والتي سمحت بالارتقاء بالبحث العلمي وللاستفادة من نتائجه.

2. التجربة اليابانية: تعد التجربة اليابانية من التجارب الهامة الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وذلك راجع إلى تركيز النهضة اليابانية على الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة، ولقد بدأت التجربة اليابانية مند بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وتجلت في عدة صور متتالية ومتدرجة تتمثل فيما يلي: (بوحديد، يحياوي، و عبد الصمد، 2017، الصفحات 18-19)

- الأبحاث المشتركة: التي ظهرت في اليابان سنة 1983، حيث توجه الباحثون من المؤسسات الصناعية إلى المؤسسات الجامعية التي أرسلت هي الأخرى الأساتذة لتلك المؤسسات.
- البحوث حسب الطلب: حيث يتم إبرام اتفاقيات خاصة بين الجامعات والقطاع الصناعي حسب طلب هذا الأخير.
- المنح والهبات: وتتمثل في المساعدات التي تمنحها المؤسسات الصناعية إلى نظيراتها الجامعية بهدف ترقية النشاط البحثي والتعليمي.
- المعاملة الضريبية التفضيلية: وهدفت إلى تدعيم الشراكة بين القطاع الصناعي والجامعة.

ويمكن إيجاز أهم أهداف الشراكة فيما يلي: (عيواج، 2017، صفحة 63)

- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات، من خلال إجراء البحوث المشتركة، وكذا إشراك المؤسسات الإنتاجية في تمويل إبداعات واختراعات الجامعات.
- تمكين الجامعات من نقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن إيجاز أهم عوامل نجاح التجربة اليابانية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعي فيما يلي: (ماهر، 2017، الصفحات 260-261)

- إصدار الحكومة اليابانية لعدة تشريعات وقوانين لدعم الشراكة بين الجامعات اليابانية والقطاع الخاص.
- وضع الحكومة اليابانية لخطط إستراتيجية مرنة تهدف إلى دعم الأبحاث في الجامعات اليابانية ورفع تنافسينها العالمية، والعمل على تنفيذ وتوفير التمويل المناسب كالخطة الأساسية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي أصدرتها الحكومة سنة 2001 وخصصت لها ميزانية مقدارها 2.4 تريليون ين ياباني، وهو ما سمح للمؤسسات الصناعية بزيادة إسهاماتها في المؤسسات الأكاديمية، والحصول على مقاعد للموهوبين في الجامعات.

وقد انعكست هذه الشراكة بشكل ايجابي على القطاع الصناعي في اليابان التي نافست وتفوقت على العديد من الدول الرائدة في مختلف الصناعات الدقيقة واحتلالها المراتب الأولى عالميا. (عيواج، 2017، صفحة 105)

3. التجربة الكندية: اهتمت الحكومة الكندية بتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية بهدف إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، وتطبيقها لحل مشكلاتها المختلفة في إطار برنامج العمل الذي وضعته الحكومة سنة 2000، والذي يهدف إلى استقطاب أفضل للباحثين المحليين والعالميين، ومضاعفة الاستثمارات لدعم أنشطة البحث والتطوير. وتتمثل أشكال الشراكة بين الجامعات الكندية ومؤسسات القطاع الصناعي فيما يلي: (ماهر، 2017، الصفحات 263-265)

- مراكز التميز: ظهرت هذه المراكز مع بداية السبعينات من القرن العشرين، وتهدف إلى المساهمة الفعالة في تمويل البحث العلمي، من خلال إقامة علاقة شراكة قوية وإستراتيجية بين الجامعات والقطاع الصناعي، وتعد

جامعة اونتارو إحدى أهم الجامعات التي تبنت هذه البرامج، حيث قامت حكومة اونتارو بتوفير مبالغ كبيرة لإنشاء مراكز للتميز التي وصل عددها إلى 49 مركزا سنة 2014 يضم أفضل الخبرات البحثية في مختلف التخصصات.

- الكراسي البحثية: تم اعتماد الكراسي البحثية بكندا عام 2000، بهدف إنشاء مراكز أبحاث بمواصفات عالمية، وتحسين قدرة الجامعات على تطبيق الجوانب المعرفية الجديدة، ونقل المعرفة والتكنولوجيا المنتجة فيها إلى المؤسسات الإنتاجية. الأمر الذي دفع كندا إلى استثمار حوالي 265 مليار دولار كندي لجذب الباحثين والعلماء المتميزين على مستوى العالم.
- المشروعات البحثية الإستراتيجية: وهي عبارة عن مشروعات بحثية مدتها عشرة سنوات، تمولها الحكومة والقطاع الصناعي لتطوير الاقتصاد الكندي، ويشترك في تنفيذ هذه المشروعات باحثون من تخصصات مختلفة، كما تتعاون المؤسسات والمصانع الكبرى مع الجامعات الكندية في إجراء البحوث التعاونية وورش العمل في المجالات التقنية لتطوير منتجاتها وحل مشاكلها المختلفة.

ويمكن إيجاز أهم عوامل نجاح التجربة الكندية في اهتمام الحكومة بدعم الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، عن طريق دعم مشروعات البحوث المشتركة، وتوفير التمويل الكافي لإنشاء مراكز التميز وكراسي البحث العلمي.

4. دروس مستفادة من التجارب الأمريكية، اليابانية والكندية في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي: من خلال العرض السابق لتجارب بعض الدول في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي يمكن إيجاز الدروس المستفادة منها فيما يلي:

- إدراك الحكومات لأهمية الشراكة منذ فترة طويلة.
- دعم الحكومات المختلفة للبحث العلمي في الجامعة، رغبة في تحقيق التميز والتفوق، إنتاج المعارف والتكنولوجيا الجديدة وتطبيقها في القطاعات الصناعية لتطوير إنتاجيتها وتحسين قدرتها التنافسية عالميا.
- أهمية تعدد أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الصناعي.
- أهمية إنشاء إدارات ومكاتب متخصصة في شؤون التعاون مع القطاع الخاص تتولى تسويق الخدمات الجامعية، عقد الاتفاقيات وإقامة المشاريع البحثية مع القطاع الصناعي.
- ضرورة وضع برامج عمل لإنشاء شراكات بحثية بين الجامعات والمؤسسات البحثية، واستقطاب أفضل الباحثين المحليين والعالميين، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المراكز البحثية والمصانع المتطورة.

V- سبل تفعيل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الصناعي:

يمكن إيجاز أهم السبل التي من شأنها تفعيل الشراكة بين الجامعات الجزائرية والقطاع الصناعي فيما يلي:

- قيام السلطات بسن قوانين إلزامية تدفع بالقطاع الصناعي وغيره من القطاعات الاقتصادية للتعاون مع مخابر البحث الجامعية.

- وضع آليات لتعزيز الثقة بمستوى ما تقدمه الجامعات الجزائرية من أبحاث علمية من شأنها مساعدة المدراء على مواجهة العراقيل والصعوبات التي تعترض نجاح مؤسساتهم.
- قيام القطاع الصناعي الخاص والعام بدوره في تقوية روابط التعاون مع المؤسسات الجامعية عن طريق:
  - إبلاغ مسيري المؤسسات الجامعية باحتياجات القطاع الصناعي من الموارد البشرية كما ونوعا.
  - توفير المعلومات للإدارات الجامعية عن احتياجاته من الموارد البشرية كما ونوعا.
  - المساهمة في تمويل البحث العلمي في الجامعات، وتوفير الإمكانات اللازمة للمراكز البحثية والكليات والأقسام العلمية في الجامعات لتحسين أدائها.
  - السماح للطلبة بالقيام بتربصات ميدانية في المؤسسات الاقتصادية لتنمية معارفهم الأكاديمية والمهنية.
  - دعم المؤسسات الجامعية من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لأنشطتها البحثية.
- قيام المؤسسات الجامعية بدورها في تفعيل وتعزيز علاقتها بمؤسسات القطاع الصناعي من خلال:
  - إشراك ممثلي القطاع الصناعي في مختلف مجالس إدارة المؤسسات الجامعية.
  - التشجيع على إقامة مختلف أشكال التعاون بين المؤسسات الجامعية ونظيراتها الصناعية.
  - وضع برامج تكوينية للموارد البشرية بما يتوافق مع احتياجات بيئة العمل.
- القيام بدور مشترك بين الجامعات والقطاع الصناعي لتفعيل التعاون بينهما والعمل على تنفيذ العقود المبرمة بينهما من طرف لجنة تضم باحثين من كلا المؤسستين..
- أخذ الخصوصيات المحلية للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي بعين الاعتبار عند إنشاء المراكز البحثية.
- توفير المعلومات عن المجلات التي تبحث فيها المخابر البحثية وكذا إمكانياتها.
- إنشاء جامعات خاصة في الجزائر لخلق التنافسية التي ترفع من مستوى التكوين.

VI- الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تتضح أهمية تفعيل الشراكة بين مؤسسات القطاع الصناعي والجامعات في دعم وتعزيز نظم الإبداع والابتكار فيها، التي تمكن المؤسسات النمو وضمان بقائها، وتوفير المناخ المناسب للتطور التقني، بهدف التقليل من اعتماد القطاعات الإنتاجية على التقنية الأجنبية، وهو ما تسعى الحكومة الجزائرية لبلوغه، عن طريق إقامة الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة، بعد فشل كل التجارب للنهوض بالبحث العلمي وتحويل المشروعات من أطرها النظرية إلى منتجات، على أساس أن انبثاق مؤسسات اقتصادية من الجامعة سيفعل نشاط البحث والابتكار في القطاعات المختلفة. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن العلاقة القوية بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الصناعي والمجتمع لا تحدث إلا إذا كانت الجامعة والمعاهد البحثية على دراية بالمشاكل التي تواجهها هذه القطاعات واحتياجاتها الفعلية.
- أهمية تعزيز التكامل والتعاون بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الصناعية، نظرا للمزايا العديدة التي يستفيد منها كلا الطرفين.
- محدودية مساهمة الجامعات في تطوير القطاع الصناعي كما ونوعا في الجزائر.

- تعدد العراقيل والصعوبات التي تحول دون بلوغ المستوى المرجو بين المؤسسات الجامعية ونظيرتها الصناعية، أهمها فقدان الثقة في مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وقدرتها على الرقي بالمجتمع وحل مشاكله.

وانطلاقا من هذه النتائج نوصي بتطبيق مختلف سبل تفعيل الشراكة بين القطاع الصناعي والجامعات الجزائرية التي تم التطرق إليها في المحور الرابع من هذه الدراسة.

ـ الإحالات والمراجع:

الحريري، خ، ح. (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. المؤتمر العلمي الرابع حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة. جامعة عدن، اليمن.

الدهشان، ع، ج. (2010). العلاقة الإستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة: الواقع والآفاق المستقبلية. الندوة السابعة حول التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي. كلية التربية بجامعة طنطا، مصر.

الريس،ن،م. (2006). دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطور التقني. وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للعلوم بالتعاون مع المراكز البحثية الوطنية، سوريا.

براهيمي، ن. (2013-2012). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة). أطروحة دكتوراه .في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف -1.- الجزائر، 61.

بوحديد،ل. يحياوي، إ و عبد الصمد، ن. (2017). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص: التجربة اليابانية والماليزية نموذجا. مجلة الباحث الاقتصادي. 4 (1). جامعة برج بوعريريج. الجزائر، 18-19.

تركماني، أ. (2006). دور المؤسسات الوسيطة والدا عمة في البحث العلمي. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني. وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للعلوم بالتعاون مع المراكز البحثية الوطنية، سوريا.

زايدي،ف .هويدي، ع، ب. (2016). المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية: وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 8(27). جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.

زموري، ك . مرداوي، ك. (2017). منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر: الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. 3(1). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة. الجزائر، 647.

صادق، م،إ. (2016). البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي : كيف نهضوا ؟ و لماذا تراجعنا ؟. الأردن: دار المنهل.

عبد العزيز، ت، ي . أبو العلاء، س، م. (2009). آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير. على الموقع: http://www.minshawi.com/sites/default/files/25.rar

عربي، ب. (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. 7(1). جامعة الجزائر 3. الجزائر، 257.

عيواج، ع. (2017). تجارب الجامعات العربية والغربية في التنمية. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 23(2). جامعة باجي مختار بعنابة.الجزائر، 63.

كبار، ع. (2014). الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي : تحديات و آفاق. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية. 6(16). جامعة قاصدي مرباح بورقلة. الجزائر، 299-312.

ماهر، أ، ح. (2017). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية و القطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة الدولية للبحوث التربوية . العدد 2. جامعة الإمارات. الإمارات العربية المتحدة، 257.

مراد، س. (2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية في المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول التنمية الإدارية في ظل التحولات الاقتصادية. معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

Referrals and references:

Abdulaziz, Y, A & Abu Al-Ela, S,M. (2009). A proposed mechanism to support the partnership between economic institutions and research institutions through research and development outputs. Retrieved from http://www.minshawi.com/sites/default/files/25.rar

Aiouadj, A. (2017). The experiences of Western and Arab universities in achieving development. El-Tawassol. 23(2) .Badji Moktar university. Algeria, 63.

Aldahshan, J, A. (2010). The strategic relationship between university scientific research and industry: reality and future prospects. The seventh symposium on strategic planning for higher education. Faculty of Education, Tanta University, Egypt.

Bouhadid, l. Yahyaoui, I & Abd samad, N. (2017). Partnership between universities and the private sector: the Japanese and Malaysian experience as an example . Economics researcher's journal. 4(1). University of Bordj Bou Arréridj. Algeria, 18-19.

Boumediene, A. (2016). The Algerian University's role in economic development: opportunities and constraints. the algerian journal of globalization and economic policies . 7(1). University of Algiers 3. Algeria, 257.

Brahimi, n. (2012-2013). The university's role in developing human capital to achieve sustainable development (a case study in University of M'sila). Thesis in economic sciences. University of Setif-1-.Algeria, 61.

Hariri, K, H. (2010). The relationship between universities and the private sector and their role in achieving quality higher education in the Republic of Yemen. The fourth scientific conference on the quality of higher education towards achieving sustainable development. University of Aden, Yemen.
Kabar, A. The Algerian University and the Scientific Research Journey: Challenges and Prospects. Journal El-Bahith in Human and Social Sciences. 16(6). University Kasdi Merbah Ouargla. Alegria, 299-312.
Maher, A, H. (2017). Activating the research partnership between Egyptian universities and the private sector in light of the experiences of some developed countries. International Journal of Educational Research. Issue 2. United Arab Emirates University .United Arab Emirates, 257.
Mourad, S. (2016). Ways to activate the partnership between universities and the private sector and their role in development in the Kingdom of Saudi Arabia. International Conference on Administrative Development in Light of Economic Transitions. Institute of Public Administration, Saudi Arabia.
Rayes, M, N. (2006). The role of university scientific research in industrial development. National Conference for Scientific Research and Technical Development. The Ministry of Higher Education and the Supreme Council of Science in cooperation with the National Research Centers, Syria.
Sadek, M,I. (2016). Scientific research between the Arab East and the Western world: How did they rise? Why did we retreat?. Jordan: Dar Al Manhal Publishers.
Turkmani, A. (2006). The role of intermediary and supportive institutions in scientific research. National Conference for Scientific Research and Technical Development. The Ministry of Higher Education and the Supreme Council of Science in cooperation with the National Research Centers, Syria.
Zaidi, F. Houidi, A. The university institution is a space for the production of scientific knowledge: the status of scientific research laboratories and research competencies at the Algerian University. ournal El-Bahith in Human and Social Sciences. 27(8). University Kasdi Merbah Ouargla. Alegria, 486.
Zemmouri, K & Merdaoui, K.(2017). Scientific Research And Technological Development System In Algeria: Current Situation And Development Strategies. milev journal of research and studies. 3(1). University Center Abdelhafid Boussouf – mila. Algeria, 647.

الملاحق:

جدول (1): مؤشر التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر وترتيبها حسبه

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	113	124	120	119	136	144	146	137	136	120	125
قيمة	2.34	2.29	2.57	2.88	2.33	1.85	2.11	2.26	2.26	2.71	2.62

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول (2): مؤشر إنفاق المؤسسات على البحث والتطوير في الجزائر وترتيبها حسبه.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	91	116	99	106	139	143	147	138	122	113	104
قيمة	2.85	2.55	2.66	2.63	1.98	1.75	1.97	2.20	2.57	2.79	2.91

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول رقم (3): تطور ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي كنسبة مؤوية من الميزانية العامة للدولة.

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1991 -1990	5.49	2011-2010	6.19	2015 -2014	6.04
1996 -1995	3.57	2012 -2011	6.01	2016 - 2015	6.49
2001-2000	6.53	2013 - 2012	6.10	2017 - 2016	6.76
2006 -2005	6.64	2014 -2013	5.74	2018 -2017	6.83

المصدر: الجريدة الرسمية لسنوات 1990 -2017.

الجدول رقم (4): مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب في الجزائر وترتيبها حسبه.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	94	102	102	98	101	108	101	98	99	96	92
قيمة المؤشر	3.39	3.28	3.30	3.59	3.51	3.38	3.55	3.69	3.75	3.87	3.95

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول رقم (5): مؤشر ي امتلاك التكنولوجيا والقدرة على الابتكار في الجزائر وترتيبهما حسبه.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة مؤشر امتلاك التكنولوجيا	-	-	-	-	-	3.68	3.16	3.17	3.35	3.35	-
الترتيب						134	144	147	137	136	
قيمة مؤشر القدرة على الابتكار	2.28	2.10	2.19	2.26	2.04	1.87	2.31	2.66	3.26	3.68	3.63
الترتيب	127	133	129	125	138	143	147	143	126	112	111

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

وسيلة بوفنش . (2021). الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة رؤى اقتصادية، 11(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 555-567.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية(CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Reviewis licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category